

الجزائر / المغرب الموحد

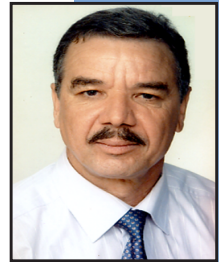
أصبح موضوع التحول الديمقراطي يحتل أهمية كبرى في الدراسات المتعلقة بالديمقراطية. وفي هذا الإطار تؤكد العديد من الدراسات أن التحولات السياسية (سلبا وإيجابا) في العالم حدثت على التوالي في شكل موجات واسعة تكتسح أكثر من بلد دفعة واحدة. وقد دخل العالم في العشرية الأخيرة مرحلة ما أسماه "هانتينغتون" بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. والمقصود بالموجة في هذا السياق هي: مجموعة من التحولات التي تمس نظاما غير ديمقراطية وتدفع بها نحو إقامة نظم ديمقراطية في فترة زمنية محددة. وهكذا يمكن الإشارة إلى موجة الثورات البورجوازية وموجة الثورات الإصلاحية وموجة حركات التحرر.. الخ.

حسب الأدبيات السائدة حول الموضوع، عرف العالم موجة التحول الديمقراطي الأولى ما بين 1828 - 1926 ثم موجة معاكسة، ثم الموجة الثانية ما بين 1943 و1966 ثم موجة معاكسة (بسقوط الديمقراطية في اليونان وتركيا)، وتبدأ الموجة الثالثة وهي الأوسع سنة 1974 بسقوط الديكتاتورية في البرتغال وشملت هذه الأخيرة ما يقارب 60% من العالم، حيث شهدت دول أمريكا اللاتينية تحولا جماعيا نحو التعددية وعودة المؤسسات الدستورية المنتخبة، وانتقلت الموجة إلى آسيا وإفريقيا بزوال النظام العنصري، وتوجت الموجة بعملية الانتقال الديمقراطي الواسعة التي شملت حوالي 20 دولة تمثل الفضاء السوفييتي السابق.

لكن بالمقابل، وعكس هذا التيار الكاسح على مستوى العالم بقيت المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج بدون تغيير، أو تأثر إيجابي بما يجري، وفي حالة جمود اصطلاح على تسميتها الأستاذ غسان سلامة "بحالة الاستثناء العربي".

حيث انفردت المنطقة العربية بتخلي الدولة سريعا عن وظائفها الاقتصادية، بتفكيك القطاع العام الذي شكل أساس الدولة الوطنية وتوزيعه على النومنكلاتورا (Nomenklatura) بالدينار الرمزي، تحت شعار الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، دون أن ينتقل هذا التفكيك إلى المساس بهيمنة النظم الحاكمة على الحياة السياسية والاجتماعية، بالسماح بقيام تعددية سياسية ومجتمع مدني مستقل.

وهكذا، في الوقت الذي كان النظام الليبرالي البرلماني ينتشر ويستقر في العديد من مناطق العالم استمرت النظم التسلطية في مشرق العرب ومغربهم بدون أية إصلاحات. وفي الوقت الذي سارت العولمة في



د. عمار جفال*

djaffelammar@yahoo.fr

العديد من الحالات مع الديمقراطية، وارتبطت الليبرالية الاقتصادية بالليبرالية السياسية التي تعد بمثابة الشق الثاني لها، استمرت النظم القائمة وتماسكت بكل صفاتها التقليدية المعروفة والتي اختزلت مؤسسات الدولة في: الحاكم «عائلة الحاكم» «حزب الحاكم» جدار سميك من الأجهزة الأمنية.

حتى التجارب المحدودة التي قامت بخطوة إلى الأمام في بعض البلدان العربية (مثل الأردن، الجزائر، المغرب) سرعان ما رجعت خطوتين إلى الوراء. وكمثال مغاربي محدد يمكن الإشارة إلى موجة التعديلات الدستورية التي شهدتها كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس في فترة وجيزة لا تتجاوز الأربع سنوات (1987-1992) والتي تضمنت خطوات متشابهة وإيجابية جدا في ميدان إقرار التعددية وحرية الرأي وإلغاء احتكار الإعلام والتداول على السلطة.. الخ، ثم تم التراجع عنها تباعا إما بتعديلات دستورية معاكسة أو بإجراءات تنفيذية تحت مبرر الضرورات الأمنية ومتطلبات التعاون الدولي في إطار ما سمي «بالحرب على الإرهاب».

لتقديم إجابات مقبولة عن أسباب هذه «الحالة الاستثنائية» تراوحت المحاولات بين عدة اتجاهات كان أهمها: الأطروحة الثقافية القائلة بأن «الثقافة العربية» أو الإسلامية بالتحديد مناقضة للديمقراطية. وروج لها العديد من الكتاب العرب والأجانب ومنهم: باموس بيرلموتر (Amos Permuter) أحد منظري السياسة الخارجية الأمريكية قائلا: «هل الإسلام، سواء كان متطرفا أو لا، متوافق مع الديمقراطية التمثيلية على النمط الغربي والقائمة على حقوق الإنسان والليبرالية؟ والجواب هو بطبيعة الحال: «لا». والواقع أنه إلى جانب الراتحة العنصرية المقنعة في مثل هذا الطرح فقد أثبتت النجاحات الاقتصادية والسياسية التي أحرزتها تجارب معاصرة في العالم الإسلامي وفي مقدمتها تركيا وماليزيا إفلاس الأطروحة الثقافية ودفعت بالنقاش نحو التركيز بشكل أساسي على علاقة النخب الحاكمة العربية بالاملاءات الخارجية ودورها في إدارة عملية التحول الديمقراطي بإجراءات فوقية: وهي الفكرة الجوهرية التي تم التأكيد عليها من طرف أغلب المتدخلين في الملتقى المغاربي الثاني المنعقد بالجزائر يومي: 27-28 أكتوبر 2010 حول موضوع: «مسارات التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة في أقطار المغرب العربي».

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة دالي إبراهيم بالجزائر رئيس مخبر وماجستير الوحدة المغاربية